

فى عام ١٩٦٥ ، وقبلها غزو « خليج الخنازير » فى كوبا عام ١٩٦١
مع ذلك من أكثر مسائل السياسة الخارجية اثاره للخلافات السياسية
والدستورية - وحتى الفكرية - داخل الولايات المتحدة هي مسألة سلطة دخول
الحرب وارسال القوات الاميركية المسلحة الى خارج الاراضي الاميركية . لقد
ظلت هذه المسألة في حالة اشتعال مستمر . لم تخب ابدا وانما خفتت احيانا
والتهدت احيانا اخرى - وقامت في فترة الحرب الفيتنامية التي دامت اكثر
من عشر سنوات . وخلال ذلك كانت هناك اصوات - ابرزها وليام فولبرايت
وستيوارت سايمنغتون ومايك مانسفيلد من رجال الكونغرس . ووالث ويتمان
وارثر شليزنغر من رجال الصحافة والفكر - اتخذت مواقف صريحة ليس فقط
ضد الحرب ، وانما بالدرجة الاولى ضد الوضع اللاديمقراطي الذي يعطي رئيس
الولايات المتحدة حق ارسال القوات المسلحة الى خارج الاراضي الاميركية ،
مدعما بالاعتمادات العسكرية الضخمة . وفيما كانت حرب اميركا في فيتنام
تشيع الدمار والمآسي وتستنزف دماء الفيتناميين والاميركيين على السواء ، كان
هناك خطان متصارعان في السياسة الاميركية :

● خط يؤيد سلطة الرئاسة (البيت الابيض) على اساس مبادئ السلطنة
المتفوقة ، السرية ، سرعة القرار ، سيادة رئيس الولايات المتحدة على شئون
السياسة الخارجية بالكامل .

● خط يطالب بالحاح بالحد من سلطة الرئيس ، وبضرورة اخذ رأي
الكونغرس في قرارات السياسة الخارجية ، وخاصة منها ما يتعلق بالحرب .
ويرى ان التجربة اثبتت ان الاعتماد على السلطة المتفوقة للرئيس ادى فسي
مرات عديدة الى سوء التقدير وسوء الحكم . وكانت حرب فيتنام اشد الادلة
وضوحا . بين ايدي اصحاب هذا الخط .

وقد وصل النزاع الدستوري حول سلطة الرئيس وسلطة الكونغرس فيما
يتعلق بقرار الحرب الى الحصار الاميركي حتى عند نقاط تفصيلية من تطورات
حرب الهند الصينية . وفي بعض الحالات اصدر القضاء احكاما ضد قرارات
البيت الابيض ، مثلما حدث في صيف عام ١٩٧٢ عندما قيد القضاء الاعتمادات
التي يطلبها الرئيس نيكسون لمواصلة الغارات الاميركية الجوية على كمبوديا ،
واعتمدها غير دستورية .

وفي الواقع فان جذور المشكلة - وكذلك جذور المناقشة النظرية لها - لم تكن
ذات طبيعة دستورية ، وانما كانت متعلقة بالاساس بطبيعة واتجاه السياسة
الخارجية الاميركية . « لقد نشأت الازمة في اساسها الاول عن الاعتقاد بان
الولايات المتحدة لا بد ان تقوم بدور الحارس على الحرية في كل مكان على كوكب